العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

الأردنيون يلوذون بالسجائر والنرجيلة هربا من ضيق الحجر

النساء والأطفال يتعرضون للخطر بسبب التدخين السلبي

حالة القلق التي يعيشها الأردنيون في ظل إجراءات الحجر الصحي دفعتهم إلى الإقبال على تدخين السجائر والنرجيلة بشراهة، الأمر الذي يهدّد زوجاتهم وأطفالهم بخطر التدخين السلبي وما يخلفه من مضار صحية على القلب والجهاز التنفسي، خاصة وأن هؤلاء المدخنين يمضون أغلب أوقاتهم في المنزل.

السموم قاتلة كالوباء

عمان – تسبّب وباء كورونا وما تبعه من حظر تجوّل وإغلاق في ارتفاع نسبة استهلاك الدخان بين الأردنيين الذين يعتبرون أصلا من أبرز المدخنين في العالم.

بينما ينتظر الزبائن في محل بيع التراجيل ومستلزماتها الذي يعمل فيه في وسط العاصمة عمان، يقول الشاب منير شناعة (24 عاما) وهو ممسك بسيجارته، "ظهور هذا الوباء قبل نحو عام وما خلفه من منغصات في حياتنا من حظر جزئي وشامل سبّب لي ضغطا نفسيا جعلني أدخن أكثر فأكثر".

ويضيف شناعة الذي بدأ التدخين وهو في سن الـ17 "قبل الوباء، كنت أدخن علبة إلى علبتين في اليوم، اليوم صارت أربع إلى خمس علب، الضغط النفسي زاد والتدخين زاد هو الآخر".

ووفقا لآخر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية العام الماضي وشمل 2400 شخصا، أكد 52 في المئة ممن تمّ استجوابهم أن حظر التجول ساهم في زيادة نسبة تدخينهم للسجائر والنرجيلة.

ورغم إنفاقه نحو 300 دينار (أكثر من 400 دولار) شهريا على التدخين وما يسبّبه ذلك له من مشاكل صحية وآلام في الصدر، يصرّ شناعة على أن السيجارة تمنحه "راحة نفسية" عندما يجد نفسه "محبوسا في المنزل بين أربعة جدران في أوقات حظر التجول".

ومنذ مارس 2020، فرضت السلطات الأردنية تدابير صارمة جدا لمكافحة تفشي الفايروس، بينها حظر للتجول من أجل الحدّ من تنقلات السكان.

وذكرت منظمة الصحة العالمية في 2015 أن "الأردن هو في المرتبة الثانية على مستوى العالم في عدد المدخنين الذكور (70.2 في المئة) بعد إندونيسيا (76.2 في المئة)".

ووفقا لدراسة حكومية أجريت في عام 2019 بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، أكثر من ثمانية من كل عشرة رجال أردنيين يدخنون أو يستخدمون منتجات النيكوتين بانتظام بما في ذلك السجائر الإلكترونية. وأشارت الدراسة إلى أن الرجال الأردنيين الذين يدخنون يوميا يستهلكون ما معدله 23 سيجارة في اليوم.

وارتفعت الأعداد أكثر مع بدء انتشار الوباء في المملكة حيث بلغ عدد الإصابات بفايروس كورونا أكثر من 700 ألف، بينها 8800 وفاة، ويبلغ عدد سكان الأردن عشرة ملايين.

وتقول عبير الموسوس مديرة مديرية التوعية والإعلام الصحي في وزارة الصحة "أعتقد أن استهلاك الدخان ازداد مع الوباء بسبب الوضع النفسي".

وتؤكد أن "56 في المئة من نسبة الوفيات في الأردن سببها.. التدخين"، مضيفة، "نحن نفقد سنويا نحو تسعة آلاف شخص يكون سبب موتهم الرئيسي التدخين والأمراض الناتجة عنه".

وتشير إلى أن "كلفة علاج المصابين بأمراض مزمنة من السرطان وضغط الدم والسكري التي يكون سببها الرئيسي التدخين، على الدولة حوالي 204 مليون دينار سنويا (حوالي 300 مليون دولار)".

وحظرت الحكومة الأردنية في يوليو الماضي التدخين بكافة أشكاله (سجائر، سجائر إلكترونية، نراجيل) في الأماكن العامة المغلقة، "حرصا على سلامة المواطنين في ظل جائحة كورونا".

ولكن رغم هذا، لم يتوقف التدخين وينتشر في غالبية الوزارات والمؤسسات والدوائر وحتى تحت قبة البرلمان، وفق ما أظهرت صور عدة.

وتقول هالة بوكردنة منسقة منظمة الصحة العالمية في الأردن "تمّ تحقيق العديد من الإنجازات حتى الآن، لكن لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود، خصوصا في ما يتعلق بالتدخين الثانوي في الأماكن المغلقة وسط جائحة كورونا".

وتشير الأرقام إلى أن نحو 20 في المئة من النساء الأردنيات يدخّن السجائر، لكن 75.5 في المئة منهن يتعرضن للتدخين غير المباشر بوجود مدخن في المنزل.

وتقول حنان (37 عاما)، وهي ربة منزل وأم لأربعة أطفال، "زوجي لا يتوقف عن التدخين، لا فرق إن كان سعيدا أو غاضبا، فدائما ما تكون هناك سيجارة في فمه، حتى أن أسنانه باتت صفراء بسبب النيكوتين".

وتضيف "لكن أسوأ ما في الأمر هو أنه يدخن في المنزل أمامي وأمامي وأمام أطفالنا الأربعة. لا شيء يمكن أن نفعله. لقد أصبحنا مدخنين سلبيين وعندما أجادله يخبرني بأنه لا يستطيع ترك التدخين".

وعملت الوزارة على زيادة عيادات الإقلاع عن التدخين من 5 إلى 20 عيادة بعد الجائحة، وأطلقت حملة توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحة التدخين، وفق ما تقول عبير الموسوس.

وفي عيادة الإقلاع عن التدخين في حي ماركا الشعبي المكتظ بالسكان شرق عمان، يقول محمد أبوخضرة الذي يسير بخطى بطيئة، إنه لجأ إلى العيادة بعدما فشل في ترك التدخين ثلاث مرات. ويضيف "بصراحة تعبت من التدخين وبت أعاني من أمراض ضغط الدم والسكري وضيق في التنفس".

> أكثر من ثمانية من كل عشرة رجال أردنيين يدخنون أو يستخدمون منتجات النيكوتين بانتظام بما في ذلك السجائر الإلكترونية

ويتابع سائق الباص السياحي البالغ 53 عاما وهو أب لعائلة تتكون من خمسة أطفال، "منذ كان عمري 20 عاما وأنا أدخن السجائر، صحتي لم تعد كما كانت، لهذا قررت ترك التدخين لعلني انقذ صحتي من المرض".

ويقول الطبيب أنس المحتسب المشرف على علاجه بينما يملأ بيانات المريض "نحن نقدم علاجا مجانيا يستمر لنحو ثلاثة أشهر يتضمن أدوية تحفز الجسم على إفراز هرمون السعادة ولزقات توضع على الكتف وعلكة تزود الجسم بالنيكوتين".

ويوضح المحتسب أن "أمر ترك التدخين على المدمنين ليس بالسهل ولكنه يستحق المحاولة".

وبحسب رئيس جمعية مكافحة التدخين في الأردن محمد شريم، فإن "استراتيجية محاربة التدخين سهلة ولا تحتاج شطارة أو فلسفة"، مؤكدا أن "كل ما نحتاجه هو منع التدخين في الأماكن العامة ورفع أسعار السجائر وتوعية الناس بأن التدخين هو القاتل رقم واحد".

زراعة التبغ في جنوب لبنان واقع مرير في غياب الدعم

بيروت – باشر مزارعو التبغ في الجنوب والنبطية زراعة أراضيهم، وقد ارتفعت تكلفة الزراعة بعد انهيار الليرة وارتفاع سعر صرف الدولار لأن متطلبات الزراعة تباع بالعملة الصعبة، ما كبّد المزارعين خسائر فادحة بالإضافة إلى أن استمرار انتشار القنابل العنقودية الإسرائيلية في الأراضي التي تزرع تبغا يعوق هذه الزراعة.

ودخلت شتلة التبغ لبنان في عهد الأمير فخرالدين لتصبح مورد رزق الآلاف من العائلات في الأرياف، وشكّلت واحدة من الروابط القوية التي حافظت على التصاق سكان الجنوب بأرضهم في أقسى الظروف، في ما بعد انتقلت هذه الزراعة إلى مناطق أخرى، حيث تنتشر اليوم في البقاع والشمال وجبل لبنان ويعتاش منها المزارعون في أكثر من 452 بلدة وقرية.

> زراعة التبغ تنتشر في البقاع والشمال وجبل لبنان ويعتاش منها الآلاف من المزارعين في أكثر من 452 بلدة وقرية

وفي الجنوب يوجد 16 ألف مزارع تبغ، والمساحة المزروعة تبغا تبلغ 50 ألف دونم. وتمرّ زراعة شتلة التبغ بمراحل طويلة وتستمر على مدى أشهر السنة.

وتبدأ المراحل الأولى بإعداد المشاتل في شهر مارس مع ما تتطلبه من عناية وبيوت بلاستيكية وأسمدة وأدوية، لتبدأ مع شهر مايو ورشة نقل النبتة من المشاتل وغرسها في الأرض ما يقتضي توافر يد عاملة تقوم بزراعة المشاتل واحدة واحدة بعد إعداد الأرض بشكل ملائم، من ثم تأتي عملية الري التي تتيح نمو المشاتل وثبات جذورها بالأرض.

ومع بداية الصيف تبدأ عملية قطف أوراق التبغ التي تنقل إلى أماكن معدّة لذلك، أو إلى المنازل، ليبدأ شكّها ورقة ورقة ومن ثم تجفيفها وتوظيبها بانتظار بدء إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) بتسلّم المحصول.

وتقول إحدى المزارعات في بلدة راميه القرية الجنوبية المحاذية للشريط الحدودي "العمل بالتبغ مستمر على امتداد السنة، لا نكاد نهيئ المشاتل حتى يأتي وقت الزراعة، ثم القطاف، ثم صفها بعد يباسها لنسلمها إلى الريجي، فنتقاضى مبلغا لا يكفي تكاليف الموسم الآخر من الزراعة".

ويحتاج هذا النوع من الزراعة إلى يد عاملة وبذور وأسمدة ومياه، وقد ارتفعت الأسعار وبلغ الراتب اليومي للعمال كل بحسب اختصاصه بين 150 ألفا و30 ألفا، وهي أسعار تضاعفت عن العام الماضي، وهي باهظة مقارنة بالأسعار التي يجنيها المزارعون عند انتهاء موسم التبغ، إذ لاحظت إدارة التبغ زيادة سعر الكيلو وهي طفيفة، وإن المزارعين يطالبون بأن يكون سعر كيلو التبغ 35 ألفا، لأن الزراعة تتطلب تكاليف باهظة وتمتد سنة كاملة.

وقال رئيس اتحادات مزارعي التبغ في لبنان حسن فقيه للوكالة الوطنية للإعلام "لقد انطلق المزارعون في زراعة أراضيهم بالتبغ لهذا العام بعد أن حرثوها وهناك كمية ثابتة تزرع في الجنوب وتبلغ 50 ألف دونم، وهناك الآلاف من العائلات تعمل في هذه الزراعة جنوبا وتعيش منها، نتمنى أن يكون الإنتاج هذه السنة جيدا، وكنا نتمنى أن يكون هناك زيادة للمساحات المزروعة حتى يتسنى للعديد من العائلات العمل، لكن ندرك حجم المسؤوليات الملقاة على الريجي والمالية العامة".

وأضاف "العام الماضي اضطرت السلطات إلى زيادة أسعار الكيلو وتعويض المزارعين نتيجة الخسائر التي لحقت بمزروعاتهم بسبب انهيار الليرة بعدما بلغ الدولار ارتفاعا صاروخيا، فكانت زيادة 50 في المئة على كيلو التبغ، ونأمل أن تعود الأسعار إلى سابق عهدها حتى يستطيع المزارع الاستفادة من هذه الزراعة.

وعلى الرغم من تعب المزارعين فهم لا يملكون أي ضمانات صحية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويتحدث حسن فقيه عن معاناة المزارعين قائلا "فهم بالرغم من عملهم المتواصل على مدار السنة والمدخول المهم الذي يؤمنونه لخزينة الدولة، ليسوا مضمونين، إذا ما توعك أحدهم صحيا، يدفع أرباحه من محصول التبغ للمستشفيات والدواء".

زراعة شاقة على مدار السنة

ويضيف أن "المتطلبات الزراعية ترتفع، لذلك نحن مع ضم مزارعي التبغ إلى الضمان الصحي والاجتماعي وتقديم التسليف الزراعي لهم بفائدة صفر في المئة. نحن متروكون للبنوك التجارية، وفي حوار دائم في إدارة حصر التبغ والتنباك، نطالب بزيادة الأسعار وسنعمل جاهدين على دعم المزارعين بالتعاون مع الريجي ووزارة المال، ولا نقبل بأن تبقى الأسعار السابقة كما هي وكلفة الزراعة في ارتفاع متزايد".

وقال المزارع محمد علي قاسم من قرية يحمر إن "تكلفة زراعة الدونم الواحد من التبغ تصل إلى مليون ونصف مليون ليرة لبنانية، بين حراثة ومياه وزراعة، لذلك نناشد الرئيس نبيه بري ونقابة التبغ ووزارة المال بضرورة أن يكون سعر كيلو التبغ بين 35 و50 ألفا حتى يرد بدل التعب المضني طوال العام في السهر على الزراعة والقطاف، وما تتطلبه تلك الزراعة التي لو وجدنا غيرها لتركناها".

ورأت المزارعة سعدى محمد أن "التكاليف الزراعية مرتفعة والمسؤولون لا يبالون بمزارعي التبغ الذين يبقى حقهم مهدورا كونهم غير قادرين على الإضراب، ونحن نلملم الموسم من بين القنابل العنقودية التي قد تنفجر بنا في أي ساعة".

ويؤكد الحاج قاسم مزارع من قرية عيترون في الجنوب إن "هذه الشتلة غرست في قلوبنا منذ زمن، على الرغم من معاناتنا كمزارعين لا نستطيع ترك زراعتها، فهي مهنة العاطلين عن العمل وبناتج المحصول ندفع أقساط المدارس ونزوج أبناءنا".